الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: 204 الجزء الأول السنة : 56 شعبان 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
(رئيس التحرير)

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية
(مدير التحرير)

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **د. علي بن محمد البدراني**
قسم النشر: **د. عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)
سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود
معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية
أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب
أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود
أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت
أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)
أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني
أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات الجزء الأول

م	البحث	الصفحة
١)	القراءات الشاذة المخالفة لرسم المصحف لفظًا ومعنًى في كتاب المغني في القراءات للنَّوزاوازي عرض ودراسة د. محمد بن سعيد بن علي الغامدي	٩
٢)	انفرادات الإمام ابن الجزري في قواعد حذف الألفات في الرسم العثماني جمعاً ودراسة د. أيمن بن يحيى الشيخ	٤١
٣)	قراءة الكسائي (ت١٨٩هـ) بالأثر ـ دراسة استدلالية ـ د. رضوان بن رفعت البكري	٩٥
٤)	الاحْتِجَاجُ لِلْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِرَسْمِ الْمُصْحَفِ «حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» لِابْنِ زَنْجَلَةَ نَمُوذَجًا د. عبده حسن محمَّد الفقيه	١٤٧
٥)	الترجيح بالمكي والمدني عند المفسرين من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة ((جمعاً ودراسةً)) د. تركي بن محمد بن راشد الرومي	٢٠١
٦)	الدلالات المعنوية في اجتماع ضميري الخطاب في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ دراسة موازنة بين اتجاهات المفسرين د. حسن بن عواد بن بلال العوفي	٢٤٥
٧)	توظيف تاريخ النزول في الترجيح التفسيري دراسة تطبيقية على علم المكي والمدني د. عزيزة بنت مقعد العتيبي	٢٨٩
٨)	أقوال عبد الله بن أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل دراسة نقدية مقارنة د. أحمد عبد الله عيد المخيال	٣٢٧
٩)	استدراكات ابن الدباغ الأندلسي في الاستدراك على الاستيعاب لابن عبد البر عبد الحليم بن منصور مدبر	٣٨١
١٠)	منهج الإمام مسلم في نقد الأسانيد من خلال مقدمة الصحيح والتمييز ـ دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة ـ د. إبراهيم بن عقيل بن علي العنزي	٤٥٥

الترجيح بالمكي والمدني عند المفسرين

من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة

((جمعاً ودراسةً))

The preference for Makki and Madani according to the commentators
From the beginning of the Qur'an to the end of Surat Al-Baqarah
((collecting and studying))

د. تركي بن محمد بن راشد الرومي
Dr. Turki bin Mohammed bin Rashid Al Roumi
أستاذ مساعد بقسم التفسير وعلوم القرآن الكريم بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية
Assistant Professor, Department of Interpretation and Sciences of the Noble Qur'an, College of the Noble Qur'an and Islamic Studies, Islamic University
البريد الإلكتروني: turki19831@hotmail.com

الاستقبال - Received: 2022/09/18، **القبول - Accepted**: 2023/01/11، **النشر - Published**: 2023/03/15
رابط DIO: 10.36046/2323-056-204-005

المستخلص

موضوع البحث:

يتناول البحث جمع المواضع التي استعمل فيها المفسرون أسلوب الترجيح بمكية السورة أو مدنيتها على اختيار أحد الأقوال، أو رده، ودراسة أقوال المفسرين في المسألة، والحكم على صنيع المفسر في كل موضع، وذلك من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة، وانتظم ذلك عشرة مواضع.

أهداف البحث:

بيان عناية المفسرين بالمكي والمدني، وظهور أثره في ترجيح الأقوال وتحريرها.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث تتبعت المواضع التي صرح فيها أحد المفسرين بالترجيح بمكية السورة أو مدنيتها، وقمت بدراستها وتحليلها من خلال كلام المفسرين الآخرين.

أهم نتائج البحث:

١- أن للمفسرين عناية بالترجيح بالمكي والمدني.

٢- أن الأصل تقارب النزول بين أجزاء السورة، وعدم الاستثناء إلا بدليل قوي.

٣- أنه يمكن الترجيح للأقوال، أو التضعيف؛ بناءَ على الموافقة، أو المخالفة لمكية السورة، أو مدنيتها.

٤- أن للترجيح بالمكي والمدني أثر في صحة أسباب النزول، وكذلك العكس.

٥- أن للترجيح بالمكي والمدني أثر في علم الناسخ والمنسوخ.

الكلمات الدلالية: المكي والمدني- الترجيح – المفسرين – التضعيف.

ABSTRACT

Research Tittle :-

This Research deals with Collecting the Positions in which commentators used the method of weighting the Meccian or Madani of the surah to choose one of the sayings, or Response, studying the sayings of commentators on the Issue, judging Interpretation in each position, from the beginning of the Qur'an to the end of Surat Al-Baqarah, and this was organized into ten positions.

Research Aims :-

Stating the interest of commentators in Meccian And Madani, emergence of its impact on the weighting and editing of sayings.

Research Methodology :-

In this research, I followed the Inductive-Analytical Approach; Where I Followed the Positions in which one of the commentators stated that the surah was either Meccian or Madani, I studied and analyzed it through the words of other Exegetes.

The Most Important Results :-

1- Commentators care about weighting of Meccian and Madani.
2- The origin is Descent between the parts of the Surah, and there is no Exception except with Strong Evidence.
3- It is possible to be weighted to the sayings, or weakened; On the basis of approval, or violation of Meccian surah, or its Madani.
4- Weighting Meccian and Madani impact on validity of the reasons for the descent.
5- The weighting of Meccian and Madani has an Effect on the science of the abrogated and the Copier.

Key words:

Meccian and Madani – Weighting – Interpreters – weakness.

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أما بعد:

فإن أفضل ما شغلت به الأوقات، وبريت لأجله الأقلام، وسطرت في شأنه الكتب، تفسير كلام رب العالمين، وبحث المسائل المتعلقة بالقرآن وعلومه، التي هي أشرف العلوم وأزكاها؛ فإن شرف الكلام إنما يعلو بشرف المتكلم به، ويلحق الشرف –بإذن الله– كل من سلك هذا الطرق وقصده، ومن هذا الباب جاء هذا البحث المتعلق بالمكي والمدني، وأثره في الترجيح والتضعيف لأقوال المفسرين، والحقيقة أن المتأمل لشأن المفسرين يرى عنايتهم بمبحث المكي والمدني، وإعمالهم له في الترجيح والتضعيف؛ وذلك أنه لا يستقيم حمل الآيات المكية على أشخاصٍ، أو أحداثٍ، أو أحكام لم تكن إلا في المدينة إلا فيما ندر مما هو من قبيل الإخبار بالمغيبات، والعكس صحيح، فصار العلم بهذا الباب مما تحرر به أقوال المفسرين، ويزيل الضعيف منها والسقيم، ويبعث على البحث في أسباب النزول، وأحوال التنزيل، ويعين على فهم الآيات، وتوجيه أقوال المفسرين، ومن أهم ما يرتكز عليه هذا المبحث: أن الأصل في السورة الحكم بمكيتها أو مدنيتها كلها بلا استثناء؛ إذ لا يصح الاستثناء إلا بدليل صحيح صريح، وعلى هذا تظهر ثمرة هذا البحث في اعتراض الأقوال المخالفة لزمن نزول السورة.

أهداف البحث:

١– بيان منزلة العلم بالمكي والمدني، وأثره في ترجيح الأقوال.

٢– إظهار عناية المفسرين بالمكي والمدني.

٣– بيان إعمال المفسرين لهذا المبحث في الترجيح والتضعيف.

٤– إبراز تحرير المفسرين للأقوال وتخليصها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- الترقي في البحث العلمي.
٢- تخليص التفسير من الأقوال الضعيفة.
٣- خدمة علم الناسخ والمنسوخ.
٤- أن فيه بيان وجوه المخاطبات.
٥- عدم بحث هذا الموضوع بهذا البسط.
٦- إبراز أثر المكي والمدني على أقوال المفسرين.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

موضوع الترجيح بالمكي والمدني لم يسبق أن درس بهذا البسط، ولذا سأدرس في هذا البحث طريقة تعامل المفسرين مع الأقوال وأسباب النزول المخالفة لزمان نزول السورة، وسيجيب هذا البحث على بعض التساؤلات المهمة، ومن أبرزها:

١- هل يمكن أن يؤثر سبب نزول الآية على مكية السورة أو مدنيتها.
٢- كيف توجه كثرة الأقوال المخالفة لمكية السورة أو مدنيتها.
٣- متى تعتبر مكية السورة أو مدنيتها حجة في رد الأقوال المخالفة.

حدود البحث:

الآيات القرآنية التي رجح، أو ضعف فيها أحد المفسرين قولاً من الأقوال؛ بمكية السورة، أو مدنيتها، من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة جمعًا ودراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في منظومات وقوالب البحث عن المواضيع المتعلقة بهذا العنوان توصلت إلى عدم وجود بحث بهذا البسط في هذا الباب، وما توصلت إليه من بحوث فهي على النحو التالي:

١- الترجيح بضابط المكي والمدني في تطبيقات المفسرين: الناشر: مجلة الحقوق في الكويت، العدد ٣، لعام: ٢٠١٣م، للباحث الدكتور: أحمد حمد سليمان الصقعبي، لكن المقصود من هذا البحث: تأصيل الموضوع، فليس فيه من الأمثلة التطبيقية إلا خمسة متفرقة

من غير دراسة لها، ومن أهم ما توصل إليه الباحث في بحثه أمران: أحدهما: أن الحكم على السورة بأنها مكية أو مدنية يتناول جميع آيات السورة إلا ما استثناه الدليل، وفي حدود ضيقة. وثانيهما: اعتماد معظم كتب التفسير على ضابط المكي والمدني في الترجيح بين الآراء على تفاوت بينهم في حجم الأخذ به ومستوياته.

٢- أثر الاختلاف في المكي والمدني على تفسير آيات الأحكام: وهو بحث تكميلي لنيل شهادة الماستر، للطالبة: يمينة ترشه، من جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، لعام ١٤٣٨هـ، وهو خاص في آيات الأحكام، ولم ترد الباحثة استقصاء الموضوع؛ إذ ذكرت خمسة نماذج، ثلاثةً في باب العبادات، واثنين في باب المعاملات، وقد اقترحت الباحثة دراسة شاملة لأثر الاختلاف في المكي والمدني على التفسير عموماً، وهو موضوع بحثي الذي أدرسه هنا.

٣- المكي والمدني في القرآن الكريم دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء: وهي رسالة ماجستير للطالب: عبد الرزاق حسين أحمد، من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، نوقشت بتأريخ: ١٤١٧/٦/١٤هـ، ومقصود الرسالة: الحكم على السور والآيات التي قيل باستثنائها من حكم السورة، مع جملة كبيرة من المقدمات، وكان عدد الآيات المستثناة تسعاً وتسعين آية لم يصح منها عند الباحث إلا آيتان، ورأى في أربعٍ أنها مما تكرر نزوله.

٤- المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس: وهي رسالة دكتوراه لمحمد بن عبد العزيز الفالح من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وقد نوقشت في عام ١٤٢٠هـ، وهي تتمة للرسالة السابقة في بيان الحكم على السورة من جهة مكيتها أو مدنيتها، مع دراسة المستثنيات، والتي رأى الباحث أنها ثلاث آيات، وهي في سور غير التي أبحث فيها، ثم هي والرسالة السابقة في المكي والمدني والمؤثرات فيه، والبحث الذي أنا بصدده في تأثير المكي والمدني على أقوال المفسرين.

٥- تحقيق القول في الآيات المدنية في السور المكية من سورة الإسراء إلى سورة الشعراء أنموذجاً: للباحث: خالد بن موسى الزهراني، في العدد ٢٤، لعام ٢٠١١م، من مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية من جامعة القاهرة، وهو في غير السور التي أدرسها في هذا البحث، ثم هو في الآيات المدنية فقط، ويدرس الباحث في هذا البحث: الآيات المستثناة، هل يصح استثناؤها من أصل السورة أم لا، وقد خلص الباحث إلى أن ما ذكر أنه مدني منها لم يقم

عليه دليل صحيح، وهو دائر بين الضعف والإرسال فلا يقوى على إثبات مدنية هذا المستثنى، وإخراجه عن أصله.

٦- العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول دراسة وتحليل: من مجلة جامعة أم القرى، العدد: ٨٠، للباحث: ناصر بن محمد الدوسري، ولم يرد الباحث جمع المواضع واستيفاءها، وإنما ذكر مثالين لكل نوع من الأنواع، ورأى الباحث أن أكثر من اشتغل في ذلك من المفسرين: ابن عطية وابن كثير في تفسيريهما، والبقاعي في مصاعد النظر.

٧- النقد الحديثي لروايات أسباب النزول الكريم من منظور المكي والمدني: الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول يناير ٢٠١٥م، للباحث: حسام خالد محمد السقار، وهذا البحث خاص بأسباب النزول، وقد ذكر تحت هذا البحث ستة مطالب، وتحت كل مطلب مثالاً واحداً، أسهب فيها الحديث في علل السبب سنداً ومتناً، وليس مقصود الباحث جمع المرويات في ذلك، ومن أبرز ما توصل إليه الباحث:

أولا: الترجيح بين روايات أسباب النزول بما يتوافق مع المكي والمدني مسلك من مسالك الترجيح التي تضاف لقواعد الترجيح. ثانياً: لا يتوجه النقد لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني إلا بعد ثبوت الأصل، وهو مكية الآية أو مدنيتها، ووجود التعارض بين زمني النزول وسببه. ثالثاً: يظهر النقد الحديثي لأسباب النزول من منظور المكي والمدني ببيان ضعف الرواية تارة، وتارة في الترجيح بين روايتها الصحيحة، وتارة ببيان وهم الراوي في التعبير عن التلاوة بلفظ صريح في سبب النزول، وتارة ببيان إدراج سبب النزول في الرواية، وتارة بإبطال النسخ المدعى، وتارة ببيان انقطاع السند.

٨- مرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض الآيات في السور المكية في ضوء علوم الحديث والدلالة القرآنية: للباحثين الدكاترة: زكريا علي الخضر، وسعيد محمد علي بواعنة، وخالد محمد الشرمان، ولكن هذا البحث خاص في أسباب النزول، ثم في السور المكية التي فيها أسباب نزول لبعض آياتها متعارضة مع مكية السورة، وقد استقرأ الباحثون الأسباب من كتاب لباب النقول للسيوطي.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

المقدمة، وتشتمل على:

_ أهداف البحث.

_ أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

_ مشكلة البحث وتساؤلاته.

_ حدود البحث.

_ الدراسات السابقة.

_ منهج البحث.

المبحث الأول: تعريف المكي والمدني، وطرق معرفتهما، وأسباب الاختلاف فيهما.

المبحث الثاني: الترجيح بالمكي والمدني عند المفسرين من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة جمعاً ودراسة، وتحته عشرة فروع:

الفرع الأول: في الإشارة بالبعيد في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الفرع الثاني: في مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ...﴾ [البقرة: ٦-٧].

الفرع الثالث: في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦].

الفرع الرابع: في سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ﴾[البقرة: ١٠٨].

الفرع الخامس: في النسخ في قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾[البقرة: ١٠٩].

الفرع السادس: في المقصودين بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ﴾ [البقرة: ١١٨].

الفرع السابع: في أن أول ما نزل في القتال قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٠٧].

الفرع الثامن: في النسخ في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

الفرع التاسع: في النسخ في قوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الفرع العاشر: في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

الخاتمة، وتشتمل على:

_ أبرز النتائج.

_ التوصيات.

المصادر والمراجع.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع جميع المواضع التي رجح فيها المفسرون قولاً، أو ضعفوه؛ بسبب مدنية السورة(١)، ودراسة ذلك من خلال كتب التفسير، وذكر أقوال المفسرين الأخرى في الآية، ووجهها وأدلتها، ثم ذكر النتيجة التي توصلت إليها بالنسبة للترجيح المتقدم في أصل المسألة، وقد اتبعت الخطوات الآتية:

١- وضع الآية محل الترجيح.

٢- ذكر القول المردود أو المؤيد بمدنية السورة.

٣- ذكر قول المفسر المرجح أو المضعف للقول، بمدنية السورة، وإذا كان أكثر من مفسر؛ فإني أذكر أولهم، ثم أذكر الباقين في الخلاف في المسألة.

٤- جمع أقوال المفسرين حول الآية، والخلاف في المعنى، وأوجه كل قول _ إن وجد _.

٥- ذكر النتيجة التي توصلت إليها من صحة الترجيح بمدنية السورة، أو ضعفه.

أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل ما قدمته من العلم الذي ينتفع منه، ويكون حجة لنا في الدارين، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) لما كانت سورة البقرة هي محل البحث فحسب، _ وهي مدنية إجماعاً كما سيأتي _ اعتمدت هاهنا وما بعده ذكر الاحتجاج بالمدني دون المكي.

المبحث الأول: تعريف المكي والمدني، وطرق معرفته، وأسباب الاختلاف فيه:

أولاً: تعريف المكي والمدني:

اختلف العلماء في ضابط المكي والمدني على قولين:

القول الأول: أن الاعتبار بالمكان، فما نزل بمكة فمكي، وما نزل في المدينة فمدني، وهذا قول يحيى ابن سلام(١).

وهذا التقسيم لوحظ فيه مكان النزول، لكن يرد عليه أنه غير حاصر؛ لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة(٢).

القول الثاني: أن الاعتبار بالزمان، فما نزل قبل الهجرة فمكي، وما نزل بعد الهجرة فمدني، وهو قول الجمهور، واختيار أبي عبيد(٣)، وابن كثير(٤)، والزركشي(٥)، وابن حجر(٦)، والبقاعي(٧)، والسيوطي(٨)، وغيرهم(٩)، وهذا هو المعتمد في هذا البحث؛ لأنه حاصر لجميع آيات القرآن.

---

(١) أخرجه عثمان بن سعيد الداني بسنده عن يحيى بن سلام في "البيان في عد آي القرآن". تحقيق: غانم قدوري الحمد، (ط١، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، ١: ١٣٨.

(٢) انظر: محمد بن عبد العظيم الزُّرْقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن". (ط٣، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٢هـ)، ١: ١٩٣.

(٣) انظر: القاسم بن سلاّم، "فضائل القرآن". تحقيق: مروان العطية وآخرين، (ط١، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م)، ١: ٣٧.

(٤) انظر: إسماعيل بن عمر بن كثير، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (ط٢، السعودية — الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م)، ١: ١٨.

(٥) انظر: محمد بن عبد الله الزركشي، "البرهان في علوم القرآن". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة- مصر: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م)، ١: ١٨٧.

(٦) انظر: أحمد بن علي بن حجر، "العجاب في بيان الأسباب". تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، (الدمام- السعودية: دار ابن الجوزي)، ١: ٢٤٣.

(٧) انظر: إبراهيم بن عمر البقاعي، "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م)، ١: ١٦١.

(٨) انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة – مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م)، ١: ٣٧.

(٩) انظر: الزرقاني، "مناهل العرفان"، ١: ١٩٤.

ثانياً: طرق معرفة المكي والمدني:

لمعرفة المكي والمدني طريقان:

الطريق الأول: السماع والنقل: وهو ما جاء عن الصحابة، والتابعين الذين إنما نقلوا ذلك عن الصحابة؛ إذ هم أعرف الناس بمواضع النزول وأحواله، فقد جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه: "والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت"(١).

الطريق الثاني: القياس والاجتهاد، بمعرفة الخصائص الموضوعية، والضوابط الغالبة للسور المكية والمدنية(٢)، ومثل ذلك قول ابن تيمية معلقاً على من قال إن سورة الحديد مكية: "وقد قيل إنها مكية، وهو ضعيف؛ لأن فيها ذكر المنافقين، وذكر أهل الكتاب، وهذا إنما نزل بالمدينة"(٣).

ثالثاً: أسباب الاختلاف في تعيين المكي والمدني:

الحق أن أكثر سور القرآن قد وقع الاتفاق على مكيتها أو مدنيتها، وإنما الخلاف في البعض، ويعود ذلك لبعض الأسباب(٤)، ومنها:

---

(١) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ٥٠٠٢، ٦: ١٨٧؛ ومسلم بن الحجاج في صحيحه، "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ٢٤٦٣، ٤: ١٩١٣.

(٢) انظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن". ١: ١٨٩؛ ومحمد الشايع "المكي والمدني في القرآن الكريم". (ط١، الرياض: مركز تفسير، ١٤١٨هـ). ١٨؛ وناصر محمد الدوسري، "العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول". مجلة العلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ٨٠، (١٤٤١هـ): ٩٨.

(٣) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "مجموع الفتاوى". تحقيق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم. (ط١، المدينة النبوية – السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ١٧: ١٩٧.

(٤) انظر: عبد الرزاق حسين أحمد، "المكي والمدني في القرآن الكريم دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء". (ط١، مصر: دار عفان، ١٤٢٠هـ)، ١٢٧_١٣٢.

أولاً: عدم التنصيص من النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب.

ثانياً: الاختلاف في تحديد مصطلح المكي والمدني: ومن الأمثلة الواردة على ذلك: ما جاء عن الشعبي(١)، ومقاتل(٢) من القول بمكية قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣]؛ بناء على ما ورد من نزولها في يوم عرفة في حجة الوداع(٣)، وهذا على القول باعتبار المكان، وإلا فالمحققون على الاعتبار الزماني.

ثالثاً: عدم التمييز بين ما هو صريح في السببية، وبين ما هو غير صريح: ومن أمثلة ذلك ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾،[الزمر: ٦٧]، فعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: "جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم، أبلغك أن الله عز وجل يحمل الخلائق على إصبع، والسماوات على إصبع، والأرضين على إصبع والشجر على إصبع، والثرى على إصبع؟ فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه(٤)، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾"(٥)، وأجاب ابن عطية عن التصريح بالنزول؛ بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمثل بالآية وقد نزلت من قبل(٦)، وأجاب

(١) ذكره عنه: محمود بن عبد الله الألوسي في "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٣: ٢٢١.

(٢) انظر: مقاتل بن سليمان، "تفسير مقاتل". تحقيق: عبد الله محمود شحاته، (ط١، لبنان – بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣هـ)، ٤٤٧.

(٣) وهو حديث عمر المشهور الذي أخرجه البخاري "صحيح البخاري"، ٤٤٠٧، ٥: ١٧٧، ومسلم "صحيح مسلم"، ٣٠١٧، ٤: ٢٣١٢.

(٤) نواجذه: هي جمع ناجذ، وهي السن بين الناب والأضراس. انظر: محمد بن أحمد الأزهري، "تهذيب اللغة"، ١١: ١٢.

(٥) أخرجه أحمد بن محمد بن حنبل في "المسند"، ٣٥٩٠، ٦: ٦٩- ٧٠، وأحمد بن شعيب النسائي في "السنن الكبرى"، ٧٧٣٦، ٤: ٤١٣، وأصله في الصحيحين من دون التصريح بالنزول، قال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: "والحديث الصحيح بلفظ: "تلا"، دون: "فأنزل"، "لباب النقول في أسباب النزول". ضبطه وصححه: الاستاذ أحمد عبد الشافي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ١٧٠.

(٦) انظر: عبد الحق بن غالب بن عطية، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ٤: ٥٤١.

ابن عاشور؛ بأنه وهم من بعض رواته؛ لأن السورة مكية، وقصة الحبر مدنية[١].

رابعاً: توهم قطعية بعض ضوابط وخصائص المكي والمدني: ومن أمثلة ذلك: ما جاء عن مقاتل في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾[البقرة: ١٤٦]، أنها مدنية[٢]، ولعل مستنده في ذلك: حديثها عن أهل الكتاب، ومن ضوابط المدني: الحديث عن أهل الكتاب.

ويجاب عن ذلك: بأنه لا يمتنع الحديث عن أهل الكتاب في السور المكية؛ لما بين المشركين وأهل الكتاب من التواصل.

خامساً: الاعتماد على الروايات الضعيفة في الباب: ومن أمثلة ذلك: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[المائدة: ٦٧]، فقد قال: "كان أبو طالب يرسل كل يوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتى نزل: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[المائدة: ٦٧]"[٣]، وهي رواية ضعيفة مضادة لما ثبت من مدنية السورة.

(١) انظر: محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، "التحرير والتنوير". (ط١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ)، ٢٤: ٦٤.

(٢) انظر: مقاتل بن سليمان، "تفسير مقاتل"، ٥٤٨.

(٣) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير". ١١٦٦٣، ١١: ٢٥٦؛ وعلي بن أحمد الواحدي في "أسباب النزول". تحقيق: عصام الحميدان، (ط٢، الدمام– السعودية: دار الإصلاح، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م)، ١: ٢٠، قال الهيثمي: "فيه النضر بن عبد الرحمن، وهو ضعيف". "مجمع الزوائد". ٧: ١٧. وقال الألباني: إسناده ضعيف جداً، وفي المتن نكارة ظاهرة؛ فإن هذه الآية مدنية، وهذا الحديث يقتضي أنها مكية. "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة". ١٣: ٩٨٩. وقال ابن كثير: وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه الطبراني "المعجم الأوسط". ٤١٨، ١: ٢٥٥، ولكن قال: لم يروه عن فضيل إلا المعلى، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد. قال ابن كثير: الحديثان غريبان، والسورة مدنية. "تفسير القرآن العظيم". ٣: ١٥٣–١٥٤.

المبحث الثاني: الترجيح بالمكي والمدني عند المفسرين جمعاً ودراسة من أول القرآن إلى آخر سورة البقرة:

سورة البقرة

(مكية السورة، أو مدنيتها: هي مدنية إجماعا[1])، **وتحتها عشرة فروع:**

الفرع الأول:

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: كيف عبر ب﴿ذَٰلِكَ﴾، وهو مما يشار به للبعيد، والمشار إليه ها هنا حاضر، وهو القرآن؟

قال الرازي: "المخاطب بهذا بنو إسرائيل؛ لأن سورة البقرة مدنية، وأكثرها احتجاج على بني إسرائيل، وقد كانت بنو إسرائيل أخبرهم موسى وعيسى عليهما السلام أن الله يرسل محمداً صلى الله عليه وسلم، وينزل عليه كتاباً، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، أي: الكتاب الذي أخبر الأنبياء المتقدمون بأن الله تعالى سينزله على النبي المبعوث من ولد إسماعيل"[2].

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في ﴿ذَٰلِكَ﴾ في هذه الآية، وفي المشار إليه فيها على قولين:

القول الأول: أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ للبعيد، والمراد بها القريب، والمعنى: هذا القرآن، والعرب تستعمل أحدهما موضع الآخر، وهذا قول عامة المفسرين[3]، واختاره الزمخشري[4] وابن

(١) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ١٧: ١٩٣؛ وابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ١٥٥.

(٢) انظر: محمد بن عمر الرازي، "التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٢٥٩.

(٣) أخرجه محمد بن جرير الطبري بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد والسدي وجماعة في "جامع البيان في تأويل آي القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)، ١: ٢٢٥؛ وانظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى، "مجاز القرآن". تحقيق: محمد فواد سزگين، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ)، ١: ١١؛ وأما رواية ابن عباس فهي من طريق ابن جريج عن ابن عباس، وفيها انقطاع. انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) انظر: محمود بن عمرو الزمخشري، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ١: ٣٢.

عطية[١]، وابن كثير[٢].

القول الثاني: أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ على بابها من البعد، وفيها الإشارة لغائب، وذلك محمول على أحد وجوه: الوجه الأول: أن المشار إليه: آيات القرآن التي تقدمت هذه السورة، وقد يسمى بعض القرآن قرآناً؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وهذا قول الأصم[٣]. والوجه الثاني: أنه يعود على ما في الكتب السابقة من الوعد بنبي وكتاب؛ وذلك أن السورة مدنية، وأكثر خطاباتها لبني إسرائيل؛ فكأن المعنى: ذلك الكتاب الذي بشرت به الأنبياء، وهذا اختيار الرازي، كما تقدم في أصل المسألة. والثالث: أنه ما وعد أن يوحيه إليه في قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥][٤]. والرابع: أن كل ما أخبر عنه من قريب وانقضى فهو في حكم المتباعد؛ لتعلق بعض الغيبة به، وإن كان كالحاضر عند المخاطب، وهذا اختيار الطبري[٥]. والخامس: أنه لقصد تعظيمه بالبعد؛ ذهاباً إلى بعد درجته، فهو قريب حاضر في الأسماع والألسنة والقلوب، بعيد المكانة والمنزلة عن مشابهة كلام الخلق، وعما يزعمه المشركون من أنه سحر أو شعر أو كهانة، وهذا اختيار الراغب[٦]، والسيوطي[٧]، والشنقيطي[٨].

---

(١) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٨٣.

(٢) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ١٦٢.

(٣) ذكره عنه: علي بن محمد الماوردي في "النكت والعيون". تحقيق: السيد ابن عبد المقصود ابن عبد الرحيم، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ١: ٦٧.

(٤) انظر الأقوال الثلاثة عند الماوردي، "النكت والعيون" ١: ٦٧؛ وعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، "زاد المسير في علم التفسير". تحقيق، عبد الرزاق المهدي، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ)، ١: ٢٧؛ والرازي، "التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٢٥٩.

(٥) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ١: ٢٢٦-٢٢٨.

(٦) انظر: الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن". تحقيق: صفوان الداودي، (ط١، دمشق – بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٢هـ)، ١: ٣٣٤.

(٧) انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "معترك الأقران في إعجاز القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ٣: ٤٧٤.

(٨) انظر: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب". (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ١: ٥-٦.

الترجيح:

الراجح عدم صحة الترجيح بمدنية السورة على الإشارة بالبعيد لما في كتبهم المتقدمة من البشارة به، بل الأرجح: أن فيه الإشارة إلى تعظيمه، وبعد منزلته، فذلك أليق بظاهر الآيات.

الفرع الثاني:

في مرجع ضمير الغائب في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٦-٧].

قال مكي: "قيل: تعود على كفار اليهود الذين عاندوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والسورة مدنية"(١).

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في مرجع ضمير الغائب هاهنا على أربعة أقوال:

القول الأول: أنه يعود على كفار اليهود الذين عاندوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة؛ إذ السورة مدنية(٢)، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما في رواية سعيد بن جبير(٣)، واختاره الطبري(٤)، والشهاب الخفاجي(٥)؛ وذلك أن أكثر السورة في الحديث عن بني إسرائيل وخطابهم(٦).

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، "الهداية إلى بلوغ النهاية". تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، (ط١، الشارقة - الإمارات: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، ١: ١٥٠.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) أخرجه الطبري في "جامع البيان"، ١: ٢٥٢؛ وهو من طريق محمد بن إسحاق، وإسناده حسن. انظر: أحمد بن علي ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: محب الدين الخطيب. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ٨: ٢٦٩؛ والسيوطي، "الإتقان"، ٤: ٢٣٩.

(٤) انظر: ابن جرير، "جامع البيان"، ١: ٢٥٣.

(٥) انظر: أحمد بن محمد الخفاجي، "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". (بيروت: دار صادر)، ١: ٢٦١.

(٦) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ١: ٢٥٣؛ والخفاجي، "حاشية الشهاب"، ١: ١٦١.

القول الثاني: أنه في الذين قُتِلوا في بدر من قادة الأحزاب، قاله الربيع بن أنس[١].

القول الثالث: أنه يعود على الكفار كلهم ممن سبق في علم الله منهم أنه لا يؤمن، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما في رواية علي بن أبي طلحة[٢]، وهو اختيار ابن عطية[٣] والقرطبي[٤] وابن كثير[٥]؛ وذلك أن التخصيص يحتاج لدليل[٦]، وكذلك لتكون موافقة لنظائرها من الآيات؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦][٧].

القول الرابع: أنه في المنافقين الذين يظهرون الإيمان ويضمرون الكفر، حكاه مكي[٨].

الترجيح:

الراجح عموم الآية؛ لعدم الدليل المخصص، والترجيح بمدنية السورة غير متجه هنا؛ لأن في المدينة أخلاطا من المشركين وأهل الكتاب، ولم تنقطع الصلة بأهل مكة حتى فتحها الله، وذلك بعد نزول سورة البقرة بكثير.

الفرع الثالث:

في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

(١) أخرجه الطبري بسنده في "جامع البيان"، ١: ٢٥٢.

(٢) أخرجه الطبري في "جامع البيان"، ١: ٢٥٢؛ وهو من رواية علي بن أبي طلحة التي هي من أجود الطرق عن ابن عباس رضي الله عنهما، انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٢٠٦_٢٠٧؛ وسليم الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر، "الاستيعاب في بيان الأسباب"، ١: ١٢٧.

(٣) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٨٧.

(٤) انظر: محمد بن أحمد القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م)، ١: ١٨٥.

(٥) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ١٧٣.

(٦) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٨٧.

(٧) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ١٧٣.

(٨) انظر: مكي، "الهداية"، ١: ١٥٠.

قال قتادة: "لما ذكر الله العنكبوت والذباب، قال المشركون: ما بال العنكبوت والذباب يذكران؛ فأنزل الله هذه الآية"(١).

قال السيوطي: "ولكن ذكر المشركين لا يلائم كون الآية مدنية"(٢).

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في سبب نزول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها نزلت في المنافقين، وهو مروي عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وجماعة(٣)، واختاره الطبري(٤)، والماوردي(٥)، وابن حجر(٦)، والسيوطي(٧)، والمظهري(٨)؛

(١) أخرجه عبد الرزاق بن همام الصنعاني من رواية معمر عن قتادة "تفسير عبد الرزاق". تحقيق: محمود بن محمد عبده. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ١: ٢٦٢؛ وأخرجه عن عبد الرزاق: عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، " تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط٣، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ)، ١: ٦٩؛ وأخرجه ابن جرير "جامع البيان" ١: ٤٠٠؛ قال أصحاب الاستيعاب، سليم بن عيد الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر: "رجال إسناده ثقات، ولكنه مرسل، وجاء عن قتادة من رواية سعيد بن أبي عروبة عند الطبري في تفسيره ٣٩٩/١، بلفظ: قال أهل الضلالة". "الاستيعاب في بيان الأسباب". (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٥هـ)، ١: ٢٣؛ وقال ابن كثير: "والعبارة الأولى عن قتادة فيها إشعار أن هذه الآية مكية، وليس كذلك، وعبارة رواية سعيد، عن قتادة أقرب". "تفسير القرآن العظيم" ١: ٢٠٦.

(٢) انظر: السيوطي، "لباب النقول"، ١: ٩.

(٣) أخرجها الطبري بأسانيده في "جامع البيان"، ١: ٣٩٩، وهي من رواية أبي صالح عن ابن عباس، ورواية أسباط عن السدي عن مرة عن ابن مسعود، ورواية أبي صالح منتقدة مضعفة، انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٢١١-٢١٢؛ وسليم بن عيد الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر، "الاستيعاب في بيان الأسباب"، ١: ٢٣؛ وصحح محمد بن عبد الله الحاكم إسناد السدي عن مرة على شرط مسلم "المستدرك على الصحيحين"، ٢٨٦/٢، ووافقه الذهبي.

(٤) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ١: ٤٠٠.

(٥) انظر: الماوردي، "النكت والعيون"، ١: ٨٨.

(٦) انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٢٤٧.

(٧) انظر: السيوطي، "لباب النقول"، ١: ٩.

(٨) انظر: محمد ثناء الله المظهري، "التفسير المظهري". تحقيق: غلام نبي التونسي، (ط١، باكستان: مكتبة =

وذلك لوجهين: أحدهما: أن الله ذكر هذا المثل عقب أمثال ذكرها في المنافقين فالأولى أن تكون هذه في هذا السياق(١). والثاني: أن السورة مدنية، فلا يناسب جعلها في المشركين(٢).

القول الثاني: أنها نزلت في اليهود، وعلى هذا ابن قتيبة(٣)، ويدل له وجهان: أحدهما: قوله في آخر الآية: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧]، وهذه صفة اليهود؛ لأن الخطاب بالوفاء بالعهد فيما بعد إنما هو لبني إسرائيل، قاله القفال(٤). والثاني: أنه الموافق لكون السورة نزلت بالمدينة، وكان أشد المعاندين فيها هم اليهود(٥).

واعترض عليه ابن حجر؛ بأن كتب أهل الكتاب مملوءة بضرب الأمثال، فيبعد أن ينكروا ما في كتبهم مثله(٦).

القول الثالث: أنها نزلت في المشركين، وعلى هذا قتادة(٧)، والحسن(٨)، ويؤيده وجهان: أحدهما: أنه أوفق لآية المدثر: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[المدثر: ٣١]، وهي سورة مكية(٩). والثاني: أن هذا أوفق بقوله بعده: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[البقرة: ٢٦].

الرشدية، ١٤١٢هـ)، ١: ٤١.

(١) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ١: ٤٠٠.

(٢) انظر: السيوطي، "لباب النقول"، ١: ٩، والمظهري، "التفسير المظهري" ١: ٤١.

(٣) انظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، "غريب القرآن". تحقيق: أحمد صقر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، ١: ٤٤.

(٤) ذكره الرازي عن القفال "التفسير الكبير"، ٢: ٣٦١.

(٥) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١: ٣٥٨.

(٦) انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ٢٤٧/١.

(٧) تقدم تخريجه في أصل المسألة.

(٨) ذكره الواحدي عن الحسن بلا إسناد، "أسباب النزول"، ٢٣/١.

(٩) ذكره الرازي عن القفال، "التفسير الكبير"، ٢: ٣٦١.

وأجابوا عن مدنية السورة؛ بأن المشركين لم يزالوا يلقون الشبه في صحة الرسالة، ويشيعون ذلك بعد الهجرة بواسطة المنافقين(١).

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بمدنية السورة على عدم نزولها في المشركين، لا سيما مع توافق سياق الآيات معه.

ويمكن أن يجاب عن الآيتين اللتين استدل بهما أصحاب هذا القول؛ بأن المنافقين داخلون في وصف الكفار، فلا يلزم من ذكر الكفر إخراج النفاق.

ويجاب عن دعوى بثهم الشبه في المدينة؛ بأن هذا خلاف الأصل؛ لبعد المسافة، ولانشغالهم بالحرب ومحاولة استئصال الدعوة عن مجرد التلبيس عليها.

الفرع الرابع:

في سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]: قال مجاهد: "لما قالت قريش هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (نعم، وهو كالمائدة لبني إسرائيل؛ إن لم تؤمنوا عذبتم)، فأبوا ورجعوا"(٢).

قال الثعلبي: "والصحيح إن شاء الله أنها نزلت في اليهود حين قالوا: يا محمد ائتنا بكتاب من السماء تحمله، كما أتى موسى بالتوراة؛ لأن هذه السورة مدنية"(٣).

---

(١) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١: ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) أخرجه الطبري في "جامع البيان"، ٢٠٣/١؛ وابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم"، ٢٠٣/١، من غير تصريح بالنزول؛ وأخرجه أيضاً الفريابي كما عند ابن حجر في "العجاب"، ١: ٣٥١؛ وعبد بن حميد وابن المنذر كما عند عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الدر المنثور في التفسير المأثور". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)، ١: ٢٦١، قال ابن حجر: "أخرجه الفريابي والطبري وابن أبي حاتم صحيحاً إليه"، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٣٥١.

(٣) أحمد بن محمد الثعلبي، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق: الإمام أبي محمد ابن عاشور، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م)، ١: ٢٥٧.

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية على أقوال:

أحدها: أنها نزلت في رافع بن حريملة ووهب بن زيد رجلان من اليهود حين قالا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه، وفجر لنا أنهاراً نتبعك ونصدقك! فأنزل الله في ذلك من قولهما: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾، وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما(١)، وهو اختيار الثعلبي(٢)، والرازي(٣)، وتكون إضافة الرسول إليهم حسب الأمر في نفسه، لا على إقرارهم(٤).

واستدل لهذا القول بوجوه: أحدها: مدنية السورة؛ فهو أليق بخطاب اليهود. والثاني: موافقة قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا﴾[النساء: ١٥٣](٥). والثالث: دلالة السياق؛ حيث إن هذه السورة من أول قوله: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[البقرة: ٤٧]، حكاية عن اليهود، ومحاجة معهم، ولم يأت ذكر لغيرهم(٦).

واعترض على هذا القول ابن عثيمين؛ بأن تخصيصها باليهود يبعده قوله في الآية: ﴿كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾؛ فمعنى الآية: أتريدون أن توردوا الأسئلة على رسولكم كما كان بنو إسرائيل تورد الأسئلة على رسولها(٧).

---

(١) أخرجه الطبري في "جامع البيان"، ٢: ٤٩٠؛ وابن أبي حاتم "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٢٢، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، وتقدم الحكم عليه.

(٢) انظر: الثعلبي، "الكشف والبيان"، ١: ٢٥٧.

(٣) انظر: الرازي، "التفسير الكبير"، ٣: ٦٤٤.

(٤) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ١٩٥.

(٥) انظر الوجهين في: الثعلبي، "الكشف والبيان"، ١: ٢٥٧؛ والرازي، "التفسير الكبير"، ٣: ٦٤٤.

(٦) انظر: تفسير الرازي، ٦٤٤/٣.

(٧) انظر: محمد بن صالح العثيمين، "تفسير الفاتحة والبقرة". (ط١، السعودية – الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ)، ١: ٣٥٣.

القول الثاني: أنها نزلت في رجل من الصحابة، قال يا رسول الله: لو كانت كفاراتنا كفارات بني إسرائيل، فقال صلى الله عليه وسلم: اللهم لا نبغيها، وفيه: فأنزل الله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُـِٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾، وهذا قول أبي العالية[١]، ومال إليه ابن حجر[٢]، وتجيء إضافة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الأُمة – على هذا القول – حسب الأمر في نفسه وحسب إقرارهم[٣].

واعترض عليه الرازي؛ بأن المؤمن بالرسول لا يكاد يسأله، فإذا سأله كان متبدلاً كفرا بالإيمان[٤].

القول الثالث: أنها نزلت في قريش حين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم الصفا ذهباً، فحذرهم أنها لهم كالمائدة إن كفروا، فأبوا، وهذا قول مجاهد[٥].

القول الرابع: أنها نزلت لما سألت العرب محمداً أن يأتيهم بالله فيرونه جهراً، وهذا قول السدي وقتادة[٦].

القول الخامس: أن عبد الله بن أبي أُميّة المخزومي أتى النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من قريش، فقال: يا محمد، والله لا أؤمن بك حتى تأتي بالله والملائكة قبيلاً، فنزلت هذه الآية. ذكره ابن السّائب[٧].

القول السادس: أن جماعة من المشركين جاؤوا إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فقال بعضهم: لن نؤمن لك حتى تفجّر لنا من الأرض ينبوعاً. وقال آخر: لن أؤمن حتى تسير لنا

---

(١) أخرجه الطبري بسنده عن أبي العالية مرسلاً في "جامع البيان"، ٢: ٤٩٢. قال المحقق أحمد شاكر: وهو كثير الإرسال.

(٢) انظر: ابن حجر، "العجاب"، ١: ٣٥٢.

(٣) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ١٩٥.

(٤) انظر: الرازي، "التفسير الكبير"، ٣: ٦٤٤.

(٥) تقدم تخريجه في أصل المسألة.

(٦) أخرجهما الطبري بسنديه في "جامع البيان"، ٢: ٤٩٠.

(٧) حكاه الواحدي في "أسباب النزول"، ١: ٣٥؛ وذكره عنه ابن الجوزي في "زاد المسير"، ١: ٩٩؛ ولم أقف عليه مسنداً، ثم هو من رواية ابن السائب الكلبي، وهو متهم بالكذب. انظر: ابن حجر، "العجاب في بيان الأسباب"، ١: ٢٠٩.

جبال مكة، وقال عبد الله بن أبي أمية: لن أؤمن لك حتى تأتي بكتاب من السماء، فيه: من الله ربّ العالمين إلى ابن أمية: اعلم أني قد أرسلت محمداً إلى الناس. وقال آخر: هلا جئت بكتابك مجتمعاً، كما جاء موسى بالتوراة. فنزلت هذه الآية. ذكره محمّد بن إسحاق الأنباري(١).

وحاصل هذه الأسباب الأربعة الأخيرة أنها نزلت في قريش، وقد اعترض عليه – بما سبق عن الثعلبي – من مدنية السورة.

الترجيح:

الراجح من حيث الدليل ما تقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في اليهود، وتكون على معنى: أتريدون أن تسألوا رسول هذا الزمان كما سأل أسلافكم رسول زمانهم موسى عليه الصلاة والسلام، وبهذا يجاب عن اعتراض العثيمين.

والراجح من حيث السياق أنها نزلت في رجل من الصحابة؛ لقول الله قبلُ: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾، وعادة القرآن مخاطبة المؤمنين بمثل هذا، ولقوله بعدُ: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، فهي في مؤمن، ثم قوله بعدُ أيضاً: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾؛ فظاهر الخطاب في كل هذه الآيات أنه للمؤمنين، وأما اعتراض الرازي المتقدم فيمكن أن يجاب عنه؛ بأن التبدل لم يحصل، ولكن فيه تحذير من المصير إليه، وعلى كلٍّ فالراجح صحة الترجيح بمدينة السورة على عدم إرادة المشركين.

الفرع الخامس:

في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، هل هي منسوخة بالأمر بالقتال أم لا؟

قال أبو عبيدة: "قوله:﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟﴾، عن المشركين، وهذا قبل أن يؤمر بالهجرة والقتال؛ فكل أمر نُهِيَ عنه عن مجاهدة الكفار فهو قبل أن يؤمر بالقتال، وهو مكي"(٢).

(١) ذكره ابن الجوزي في "زاد المسير"، ١: ٩٩.

(٢) أبو عبيدة، "مجاز القرآن"، ١: ٥٠.

قال ابن عطية: "الحكم بأن هذه الآية مكية ضعيف؛ لأن معاندات اليهود إنما كانت بالمدينة"(١).

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في نسخ هذه الآية على قولين:

القول الأول: أن هذه الآية مكية قبل الأمر بالهجرة والقتال، قاله أبو عبيدة(٢).

القول الثاني: أنها مدنية؛ لأن معاندات اليهود إنما كانت بالمدينة، وعلى هذا عامة المفسرين(٣)، ولا يصح القول بالنسخ؛ لأن الأمر بالعفو لم يكن مطلقًا، بل مقيداً بغاية، وهو اختيار ابن عطية(٤)، وابن الجوزي(٥)، والقرطبي(٦).

الترجيح:

الراجح أن الآية مدنية؛ تبعًا للسورة، وإنما يحمل العفو على أول الأمر في المدينة حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف أهل الكتاب فلم يؤمر بقتالهم كما أمر بقتال المشركين، والراجح القول بعدم النسخ؛ لما سبق من أن الحكم الأول فيه إشارة لعدم الاستدامة، فلم تكن الآية رافعة لحكم الأولى بالكلية.

الفرع السادس:

في المقصود بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

قال الجلال المحلي: "(وقال الذين لا يعلمون)، أي: كفار مكة"(٧).

---

(١) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ١٩٧.

(٢) انظر: أبو عبيدة، "مجاز القرآن"، ١: ٥٠.

(٣) انظر: ابن الجوزي، "زاد المسير"، ١: ٢٤.

(٤) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ١٩٧.

(٥) انظر: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، "نواسخ القرآن". تحقيق: أبو عبد الله العاملي، (ط١، بيروت: شركة أبناء شريف الأنصاري، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ١: ١٩٤.

(٦) انظر: القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢: ٧٢.

(٧) الجلالان، جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، "تفسير الجلالين". (ط١، مصر - القاهرة: =

قال محمد رشيد رضا: "ولا دليل على التخصيص، ويرجح العموم كون الآية مدنية"[١].

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في المراد بـ ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞ﴾ على أربعة أقوال:

القول الأول: أنهم النصارى، وهذا قول مجاهد[٢]، واختاره الطبري[٣]، ومال إليه ابن عطية[٤]؛ وذلك لأنه في سياق الحديث عنهم.

القول الثاني: أنهم اليهود، ويدل له سبب النزول، فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال رافع بن حريملة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كنت رسولاً من عند الله كما تقول، فقل لله عز وجل فليكلمنا حتى نسمع كلامه! فأنزل الله عز وجل في ذلك من قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞ﴾ الآية[٥].

القول الثالث: أنهم مشركو العرب، وهذا قول قتادة والربيع والسدي[٦]، واختاره ابن كثير[٧]، ويدل لذلك وجهان: أحدهما: نظائرها من القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢٧]، وغيرها من الآيات الدالة على عناد كفار العرب وسؤالهم ما لا حاجة لهم به[٨]. والثاني: أنه تعالى وصفهم بأنهم لا يعلمون، وهذه صفة جهلة العرب، وأما أهل الكتاب

دار الحديث)، ١: ٢٥.

(١) محمد رشيد بن علي رضا الحسيني، "تفسير القرآن الحكيم". (ط١، مصر – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م)، ١: ٣٦٢.

(٢) أخرجه الطبري بسنده "جامع البيان"، ٢: ٥٥١

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٢٠١.

(٥) أخرجه الطبري بسنده في "جامع البيان"، ٢: ٥٥١؛ قال ابن حجر: "وهذا أرجحها سنداً". "العجاب"، ١:٣٦٨، وهو من طريق ابن إسحاق، وقد تقدم الحكم عليه.

(٦) أخرجها الطبري بأسانيده "جامع البيان"، ٢: ٥٥١_٥٥٢.

(٧) ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٣٩٩-٤٠٠.

(٨) انظر: الرازي، "التفسير الكبير"، ٤: ٢٧؛ وابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٣٩٩-٤٠٠.

فأهل علم[١].

وقد يجاب عن الأول؛ بأنه قد ورد نظيره في أهل الكتاب؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[النساء: ١٥٣]، ونحوها من الآيات.

ويجاب عن الثاني؛ بأن المراد أنهم لا يعلمون التوحيد والنبوة كما ينبغي، وأهل الكتاب كانوا كذلك[٢].

القول الرابع: أن المراد جميع هذه الطوائف؛ لأنهم كلهم قالوا هذه المقالة، حكاه الثعالبي[٣]، واختاره السعدي[٤]، ومحمد رشيد رضا[٥].

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بالمدني هاهنا؛ لدلالة سبب النزول مع السياق فهو في أهل الكتاب الذين هم سَكَنة المدينة، ولهم من النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبات، ولم يأتِ للمشركين فيها ذكر.

الفرع السابع:

في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٠٧]، هل هي أول ما نزل من القرآن في القتال؟

قال ابن العربي: "قيل: إن هذه الآية أول آية نزلت. والصحيح ما رتبناه[٦]؛ لأن آية الإذن في القتال مكية، وهذه الآية مدنية متأخرة"[٧].

---

(١) انظر: الرازي، "التفسير الكبير"، ٤: ٢٧.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، "الجواهر الحسان في تفسير القرآن". تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، ١: ٣٠٩.

(٤) انظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، (ط١، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م)، ١: ٦٤.

(٥) انظر: محمد رشيد رضا، "تفسير المنار"، ١: ٣٦٢.

(٦) سيأتي الترتيب الذي ارتضاه في الخلاف في المسألة.

(٧) محمد بن عبد الله بن العربي، "أحكام القرآن". راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، (ط٣، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م)، ١: ١٤٤.

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في أول الآيات نزولاً في القتال:

القول الأول: أن أول الآيات نزولاً: آية الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾ [الحج: ٣٩]، فكان القتال إذناً، ثم أصبح بعد ذلك فرضاً بقوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾، ثم أمر بقتال الكل بقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾[التوبة: ٥]، وهذا مروي عن أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهم وقتادة وجماعة(١)، واختاره ابن العربي؛ لأن آية الإذن بالقتال مكية، وآية البقرة مدنية متأخرة(٢).

والقول الثاني: أن آية البقرة أول ما نزل، قاله أبو العالية(٣) والربيع(٤).

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بالمدني هاهنا؛ إذ عليه أكثر مرويات السلف، ولا يمتنع الجمع بأن الأولية في آية الحج في الإذن بالقتال، والثانية في تحتم قتال الدفع، وعلى كلٍ فأول ما نزل: آية الحج.

الفرع الثامن:

في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، هل هي مكية منسوخة بآية القتال، أم لا؟.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: "هذه الآية ونحوها نزلت بمكة، والمسلمون يومئذ قليل، وليس لهم سلطان يقهر المشركين، فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وأعز

(١) أخرجها الطبري بأسانيده في تفسير سورة الحج في "جامع البيان"، ١٨: ٦٤٤-٦٤٥؛ وأخرجه أيضاً عن ابن عباس في قصة أبي بكر محمد بن عيسى الترمذي، "سنن الترمذي"، ٣١٧١، ٥: ١٧٧، وحسنه؛ وأخرجه الحاكم، "المستدرك"، ٢٣٧٦، ٢: ٧٦، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: ابن العربي، "أحكام القرآن"، ١: ١٤٤.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم بسنده في "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٣٢٥.

(٤) أخرجه الطبري بسنده في "جامع البيان"، ٣: ٥٦١.

الله سلطانه أمر المسلمين أن ينتهوا في مظالمهم إلى سلطانهم، وألا يعدو بعضهم على بعض كأهل الجاهلية[١]".

قال الطبري: "الآيات قبلها إنما هي أمر من الله للمؤمنين بجهاد عدوهم على صفة، وذلك قوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾، والآيات بعدها، وقوله: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾، إنما هو في سياق الآيات التي فيها الأمر بالقتال والجهاد، والله جل ثناؤه إنما فرض القتال على المؤمنين بعد الهجرة؛ فمعلوم بذلك أن قوله: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾، مدني لا مكي؛ إذ كان فرض قتال المشركين لم يكن وجب على المؤمنين بمكة"[٢].

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في نزول هذه الآية على قولين:

أحدهما: أن هذه الآية من آيات المسالمة التي نزلت بمكة، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما[٣].

القول الثاني: أن الآية في قتال المعتدين في الحرم، وأنها مدنية، نزلت بعد عمرة القضية، وعلى ذلك مجاهد[٤]، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومقاتل بن حيان[٥]، واختاره الطبري؛ لأنها في سياق الآيات التي فيها قتال المشركين على صفة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾، وكل ذلك مدني؛ إذ القتال لم يفرض إلا في المدينة[٦].

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بمدنية السورة، ويدل له السياق؛ إذ هو في الحديث عن صد المشركين

(١) أخرجه الطبري، "جامع البيان"، ٣: ٥٨٠؛ وابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٣٢٩، كلاهما من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وتقدم الحكم عليه.

(٢) ابن جرير، "جامع البيان"، ٣: ٥٨١.

(٣) تقدم تخريجه في أصل المسألة.

(٤) أخرجه الطبري بسنده في "جامع البيان"، ٣: ٥٨٠.

(٥) ذكرها عنهم: ابن أبي حاتم في "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٣٢٩.

(٦) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ٣: ٥٨١.

للمسلمين عن الحرم، وأن الحرمات قصاص، فمن اعتدى في الحرم قوبل بذلك، وكان هذا يوم صدوا في الحديبية، ولم يكن ذلك للصحابة وهم مستضعفون بمكة.

الفرع التاسع:

في قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، هل هي منسوخة أم لا؟.

قال زيد بن أسلم في تفسير: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين لا يُكره أحداً في الدين، فأبى المشركون إلا أن يقاتلوهم، فاستأذن الله في قتالهم فأذن له"(١).

قال ابن جزي: "وهذا ضعيف؛ لأنها مدنية، وإنما آية المسالمة وترك القتال بمكة"(٢).

الخلاف في المسألة:

اختلف المفسرون في نسخ الآية أو إحكامها على قولين:

القول الأول: أن الآية في الصبر عن قتال المشركين في مكة، وأنها منسوخة بآية القتال، قاله زيد بن أسلم(٣)، وعلى هذا فالآية مكية، ومن آيات الموادعة التي نسختها آية السيف.

واعترض عليه بوجوه: الأول: أنه لا يجوز إكراه أهل الكتاب مع الجزية، فلم يصح النسخ، قاله الطبري(٤). والثاني: أن قتال الكفار إكراه بحق فهو من الدين، قاله ابن العربي(٥). والثالث: أنها آية مدنية، وآية المسالمة وترك القتال بمكة، قاله ابن جزي(٦).

القول الثاني: أن هذه الآية محكمة، ثم اختلف أصحاب هذا القول في توجيهها على

(١) أخرجه الطبري بسنده عنه مرسلاً في "جامع البيان"، ٥: ٤١٤.

(٢) محمد بن أحمد بن جزي، "التسهيل في علوم التنزيل". تحقيق: د. عبد الله الخالدي، (ط١، لبنان–بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ)، ١: ١٣٢.

(٣) تقدم تخريجه في أصل المسألة.

(٤) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ٥: ٤١٤.

(٥) انظر: ابن العربي، "أحكام القرآن"، ١: ٣١٠–٣١١.

(٦) انظر: ابن جزي، "التسهيل"، ١: ١٣٢.

أقوال:

أحدهما: أنها خاصة في الأنصار، قاله سعيد بن جبير وجماعة[١]؛ وذلك لما جاء في سبب النزول عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: "كانت المرأة تكون مقلاتاً[٢]، فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار، فقالوا: لا ندع أبناءنا! فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾"[٣].

واعترض عليه الطبري؛ بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فالآية قد تنزل في خاص من الأمر، ويكون حكمها عاماً لما جانسه في المعنى[٤].

والثاني: أنها خاصة في أهل الكتاب الذين يبذلون الجزية دون سائر الكفار، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقتادة والضحاك[٥] ، وهو اختيار الطبري[٦]، وابن عطية[٧]، وهذا متجه إذا قيل بنزول الآية بعد فتح مكة وإسلام مشركي العرب، فلم يبقَ إلا أهل الكتاب[٨]، أو على قول من قال بأن الجزية عامة لكل كافر، كما هو مذهب مالك[٩].

---

(١) أخرجها الطبري بأسانيده في "جامع البيان"، ٥: ٤٠٧-٤١٢.

(٢) مقلاتاً: هي التي لا يعيش لها ولد. انظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، ٩: ٦٤.

(٣) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داود"، ٢٦٨٢، ٤: ٣١٧؛ والنسائي، "السنن الكبرى"، ١٠٩٣٨، ١٠:٣٦؛ وابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم"، ٢٦٠٩، ٢: ٤٩٣؛ والطبري، "جامع البيان"، ٥: ٤٠٨، وسكت عنه أبو داود، فهو صالح عنده، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للسنن.

(٤) انظر: الطبري، "جامع البيان"، ٥: ٥١٥.

(٥) أخرجها الطبري بأسانيده في "جامع البيان"، ٥: ٤١٣-٤١٤، ورواية ابن عباس هي من طريق محمد بن إسحاق، وقد تقدم الحكم عليها.

(٦) انظر: المصدر السابق، ٥: ٤١٤.

(٧) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٣٤٣.

(٨) ذكره الثعلبي عن الضحاك في "الكشف والبيان"، ٢ ٢/٢٣٦؛ وانظر: محمد بن أحمد السمرقندي، "بحر العلوم"، ١: ١٦٩.

(٩) انظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ١: ٣٤٣؛ وانظر تقرير المذهب في: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار"، ٩: ٢٩٣؛ ومحمد بن أحمد ابن رشد الحفيد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، ١: ٣١٢.

والثالث: أنه مع بيان الرشد من الغي، فمن قَبِلُه فإنما قَبِلُه عن بيان وظهور، لا عن إكراه، أي: فلا تنسبوه للإكراه؛ نظير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤][(١)].

والرابع: أنه خبر، ومعناه النهي، والمعنى: أن الدين لا يقبل بإكراه، ولا يسمى صاحب ذلك مؤمنا، فلا تكرهوا عليه أحدا[(٢)].

والخامس: لا إكراه على هذه الطاعات بعد الإسلام؛ لأن الله تعالى حبب هذه الطاعات في قلوب المؤمنين فلا يكرهون على ذلك[(٣)].

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بمدنية السورة على عدم النسخ؛ إذ آيات موادعة المشركين مكية.

الفرع العاشر:

في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] في سبب نزولها:

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن ومجاهد: أن هذه الآية نزلت في قصة المعراج[(٤)].

قال السمرقندي: "وقال بعضهم: لم يكن ذلك في قصة المعراج؛ لأن ليلة المعراج كانت بمكة، وهذه السورة كلها مدنية"[(٥)].

---

(١) انظر: إبراهيم بن السري الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، بيروت: عالم الكتب، الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م)، ١: ٣٣٨؛ ومحمد بن محمد الماتريدي، "تأويلات أهل السنة". تحقيق: د. مجدي باسلوم، (ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م)، ٢: ٢٣٩؛ والثعلبي، "الكشف والبيان"؛ ٢: ٢٣٦، وابن جزي، "التسهيل"، ١: ١٣٢.

(٢) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٦٨٢؛ والسعدي، "تيسير الكريم الرحمن"، ١: ١١٠.

(٣) حكى القولين: الماتريدي "تأويلات أهل السنة"، ٢: ٢٣٩.

(٤) ذكرها السمرقندي في "بحر العلوم"، ١: ١٨٩، ولم أقف عليها عند غيره.

(٥) المصدر السابق.

الخلاف في المسألة:

نقل جماعة من العلماء الإجماع على نزول جميع سورة البقرة في المدينة، كما نقل ذلك الواحدي[(١)]، وابن كثير[(٢)]، وغيرهما، ويدل لذلك سبب النزول: فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾، قال: دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (قولوا: سمعنا وأطعنا وسلمنا)، قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[(٣)].

وأما ما روي عن الحسن ومجاهد من أن هذه الآية كانت في قصة المعراج فيمكن أن يكون مستندهم حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: (لما أُسري برسول الله صلى الله عليه وسلم، أُنتهي به إلى سدرة المنتهى ... فأُعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً: أعطي الصلوات الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغفر لمن لم يشرك بالله من أمته شيئاً من المقحمات)[(٤)]، وظاهر الحديث: أن خواتيم سورة البقرة مما أعطيه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج، وهي في مكة، إلا أن للعلماء في توجيه هذا الحديث أقوالاً:

الوجه الأول: أن هذا على وجه التبشير به قبل حصوله، وأنها ستنزل لاحقاً، وإنما خصتا؛ لما تضمنته من التخفيف عنهم، والثناء على الرسول والمؤمنين، وإجابة دعواتهم ونصرتهم[(٥)].

---

(١) انظر: الواحدي، "أسباب النزول"، ١: ٢١.

(٢) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ١٥٥.

(٣) أخرجه مسلم "صحيح مسلم"، ١٢٦، ١: ١١٦؛ وانظر: خالد بن سليمان المزيني، "المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية". (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ)، ١: ٢٩٩.

(٤) أخرجه مسلم، "صحيح مسلم"، ١٥٧، ١: ١٧٣.

(٥) انظر: أحمد بن عمر القرطبي، "المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم". تحقيق: محيي الدين ديب وزملاه، (ط١، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٧هـ)، ١: ٣٢٩؛ والقرطبي، "الجامع لأحكام القرآن، ١: ١١٦؛ ومحمد بن عبد الهادي السندي، "حاشية السندي على سنن النسائي". (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ١: ٢٢٤.

الوجه الثاني: أنه أعطي إجابة الدعاء الوارد فيها، وعلى هذا التوربشتي[١]، وتبعه المظهري[٢].

وتعقبه الطيبي[٣]؛ بأنه مؤذن بأن الإعطاء بعد الإنزال؛ لأن المراد منه الاستجابة، والاستجابة مسبوقة بالطلب، والسورة مدنية، والمعراج مكي.

ويمكن أن يجاب؛ بأن المراد هنا بالإعطاء: استجابة الدعاء مما اشتمل الإتيان عليه، وهو لا ينافي نزولها بعد الإسراء إليه[٤].

الوجه الثالث: أنه أوحي إليه بها في المعراج بلا واسطة؛ كما قال: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾[النجم: ١٠]، ثم نزل بها جبريل؛ كما قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٤-٥]، قاله الطيبي[٥].

وحاصله: أنه وقع تكرار الوحي فيه تعظيماً له، واهتماماً بشأنه، فأوحى إليه في تلك الليلة بلا واسطة، ثم أوحى إليه في المدينة بواسطة جبريل، وبهذا يتم أن جميع السورة نزل به جبريل في المدينة[٦].

الترجيح:

الراجح صحة الترجيح بمدنية السورة في هذه المسألة؛ لدلالة سبب النزول، وأقرب الأوجه في توجيه الحديث: أنه على وجه التبشير به، ولذا لم يذكر صلى الله عليه وسلم مضمونهما للصحابة حتى نزلت في إثر: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

(١) انظر: فضل الله بن حسن التُّورِبِشْتِي، "المسير في شرح مصابيح السنة". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (ط٢، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م)، ٤: ١٢٧٧.

(٢) انظر: الحسين بن محمود المظهري، "المفاتيح في شرح المصابيح". تحقيق: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب. (ط١، الكويت: دار النوادر، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م)، ٦: ٢٠٠.

(٣) انظر: الحسين بن عبد الله الطيبي، "الكاشف عن حقائق السنن". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، ١٢: ٣٧٥٢.

(٤) انظر: علي بن سلطان محمد القاري، "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". (ط١، بيروت – لبنان: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ٩: ٣٧٧٢-٣٧٧٣.

(٥) انظر: الطيبي، "الكاشف عن حقائق السنن"، ١٢: ٣٧٥٢.

(٦) انظر: القاري، "مرقاة المفاتيح"، ٩: ٣٧٧٢-٣٧٧٣؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١٠: ١٢٢.

الخاتمة

الحمد لله على التمام، والشكر له على حسن الختام، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، أما بعد:

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدد من النتائج، وهي على النحو التالي:

أولاً: أن الأصل تقارب النزول بين أجزاء السورة، وعدم الاستثناء إلا بدليل قوي.

ثانياً: أن سبب النزول قد يكون مؤثراً في مكية السورة، أو مدنيتها، وكذلك العكس، وهذا لا يتعارض؛ لأنه لا يستقل العلم بالمكي والمدني بسبب النزول، بل بما نقل عن الصحابة والتابعين، لا سيما مع الاتفاق، حتى وإن تعارض مع سبب النزول.

ثالثاً: أن للمفسرين عناية بالترجيح بالمكي والمدني، ففي المسائل العشر التي جمعها هذا البحث، تنوعت مصادر الترجيح بين المفسرين.

رابعاً: بلغت مسائل هذا البحث عشر مسائل: صح الترجيح بمدنية السورة في ثمانٍ منها، ولم يصح في مسألتين.

خامساً: تنوعت في مسائل هذا البحث الموضوعات التي تأثرت بمدنية السورة على النحو التالي:

أ/ أسباب النزول في (٥) مسائل.

ب/ الناسخ والمنسوخ في (٣) مسائل.

ج/ مسائل لغوية، وذلك في مسألتين.

ويظهر أثر هذا الباب كثيراً في موضوعي أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.

وأختم هذا البحث بهذه التوصيات:

الأولى: إكمال دراسة موضوع هذا البحث في بقية سور القرآن.

الثانية: دراسة أسباب النزول المؤثرة في مكية السورة أو مدنيتها في جميع القرآن، وهو عكس هذا البحث.

الثالثة: العناية بالترجيح بالمكي والمدني من خلال تفسير ابن كثير، فهو من أوسع من خدم هذا الباب.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: أسعد محمد الطيب. (ط٣، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "مجموع الفتاوى". تحقيق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم. (ط١، المدينة النبوية – السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

ابن جزي، محمد بن أحمد. "التسهيل في علوم التنزيل". تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي. (ط١، لبنان– بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "زاد المسير في علم التفسير". تحقيق، عبد الرزاق المهدي. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "نواسخ القرآن". تحقيق: أبو عبد الله العاملي. (ط١، بيروت: شركة أبناء شريف الأنصاري، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).

ابن حجر، أحمد بن علي. "العجاب في بيان الأسباب". تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، (الدمام– السعودية: دار ابن الجوزي).

ابن حجر، أحمد بن علي. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: محب الدين الخطيب. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد، "مسند أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٢٠هـ)

ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد. "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٥هـ).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. "التحرير والتنوير". (ط١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار". تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا. (ط٣، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م).

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "غريب القرآن". تحقيق: أحمد صقر. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: سامي بن محمد سلامة. (ط٢، السعودية – الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داود". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر)

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن". تحقيق: محمد فواد سزگين. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٣٨١هـ).

أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم. "فضائل القرآن". تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. (ط١، دمشق - بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م).

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة"، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

الألباني، محمد بن ناصر. "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة". (ط١، السعودية: دار المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

الألوسي، محمود بن عبد الله. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". تحقيق: علي عبد الباري عطية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

البقاعي، إبراهيم بن عمر. "مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

الترمذي، محمد بن عيسى، "سنن الترمذي". تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

التُّورِبِشْتِي، فضل الله بن حسن. "المسير في شرح مصابيح السنة". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. (ط٢، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد. "الجواهر الحسان في تفسير القرآن". تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).

الثعلبي، أحمد بن محمد. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق: الإمام أبي محمد ابن

عاشور. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
الجلالين، جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي. "تفسير الجلالين". (ط١، مصر - القاهرة: دار الحديث).
الحسيني، محمد رشيد بن علي رضا. "تفسير القرآن الحكيم" (تفسير المنار). (ط١، مصر – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م).
الخفاجي، أحمد بن محمد. "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". (بيروت: دار صادر).
الداني، عثمان بن سعيد. "البيان في عد آي القرآن". تحقيق: غانم قدوري الحمد. (ط١، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
الدوسري، ناصر بن محمد. "العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول". مجلة العلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ٨٠. (١٤٤١هـ): ٩٨.
الرازي، محمد بن عمر. "التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. "المفردات في غريب القرآن". تحقيق: صفوان الداودي. (ط١، دمشق – بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٢هـ).
الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم. "مناهل العرفان في علوم القرآن". (ط٣، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٢هـ).
الزركشي، محمد بن عبد الله. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة- مصر: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).
الزمخشري، محمود بن عمرو. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. (ط١، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م).
السمرقندي، محمد بن أحمد. "بحر العلوم".
السندي، محمد بن عبد الهادي. "حاشية السندي على سنن ز". (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الإتقان في علوم القرآن". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة - مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الدر المنثور في التفسير المأثور". (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "لباب النقول في أسباب النزول". ضبطه وصححه: الأستاذ أحمد عبد الشافي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "معترك الأقران في إعجاز القرآن". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

الشايع، محمد بن عبد الرحمن. "المكي والمدني في القرآن الكريم". (ط١، الرياض: مركز تفسير، ١٤١٨هـ).

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب". (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. "تفسير عبد الرزاق". تحقيق: محمود بن محمد عبده. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير". تحقيق: حمدي السلفي. (ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تأويل آي القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط١، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).

الطيبي، الحسين بن عبد الله. "الكاشف عن حقائق السنن". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. (ط١، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

عبد الرزاق حسين أحمد. "المكي والمدني في القرآن الكريم دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء"، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية. (ط١، مصر: دار عفان، ١٤٢٠هـ).

العثيمين، محمد بن صالح. "تفسير الفاتحة والبقرة". (ط١، السعودية – الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).

القاري، علي بن سلطان محمد. "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". (ط١، بيروت – لبنان: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

القرطبي، أحمد بن عمر. "المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم". تحقيق: محيي الدين ديب وزملاه. (ط١، دمشق – بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٧هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش.

(ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
القيسي، مكي بن أبي طالب. "الهداية إلى بلوغ النهاية". تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي. (ط١، الشارقة - الإمارات: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
الماتريدي، محمد بن محمد. "تأويلات أهل السنة". تحقيق: د. مجدي باسلوم. (ط١، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
الماوردي، علي بن محمد. "النكت والعيون". تحقيق: السيد ابن عبد المقصود ابن عبد الرحيم. (بيروت، دار الكتب العلمية).
مسلم، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
المزيني، خالد بن سليمان المزيني. "المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية". (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ).
المظهري، الحسين بن محمود. "المفاتيح في شرح المصابيح". تحقيق: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب. (ط١، الكويت: دار النوادر، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).
المظهري، محمد ثناء الله. "التفسير المظهري". تحقيق: غلام نبي التونسي. (ط١، باكستان: مكتبة الرشدية، ١٤١٢هـ).
مقاتل، مقاتل بن سليمان. "تفسير مقاتل". تحقيق: عبد الله محمود شحاته. (ط١، لبنان – بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٣هـ).
النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرى"، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).
الهلالي، سليم بن عيد، وآل نصر، محمد بن موسى. "الاستيعاب في بيان الأسباب". (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٥هـ).
الهيثمي، علي بن أبي بكر. "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق: حسين الدّاراني. (ط١، عمَّان - الأردن: دار المأمون للتُّراث).
الواحدي، علي بن أحمد. "أسباب النزول"، تحقيق: عصام الحميدان. (ط٢، الدمام- السعودية: دار الإصلاح، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

Bibliography

Ibnuu Abi Hatim, Abdurrahman bin Muhammad, Investigation: Al-Tayyib. (Saudi Arabia: Nawar Mustafa Al-Marah Library, 1419H).

Ibnuu Taimiyyah, Ahmad bin Abdul-Haleem, "Majmoo'ul-Fatawa"Investigation: Abdurrahman Muhammad Qasim (Medina Saudi Arabia: King Fahd Complex for Printing the Noble Qur'an,1416AH/1995AD).

Ibnu Juzzay, Muhammad Ahmad, "Al-Tas'heel Li Ulumil-Tanzil" Investigation: Dr. Abdullah Al-Khalidi (Lebanon - Beirut: Darul-Arqam Ibnu Abil-Arqam Company, 1416AH).

Ibnuul-Jawzi, Abdurrahman bin Ali, "Zadul-Maseer Fi Ilmil-Tafseer" Investigation: Abdurrazzaq Al-Mahdi (Beirut: Darul-Kitabil-Arabi, 1422AH).

Ibnuul-Jawzi, Abdurrahman bin Ali "Nawasikhul-Qur`an," Investigation: Abu Abdillahi Al-Amili (Beirut: Sharif Al-Ansari and Sons Company, 1422AH – 2001AD).

Ibnu Hajar, Ibnu Ali "Al-Ujab Fi Bayaanil- Asbab" Investigation: Abdul Hakim Muhammad Al-Anees, (Dammam-KSA. Dar Ibnul-Jawzi).

Ibnu Hajar, Ahmad bin Ali, "Fathul-Bari, Sarhu Sahihil-Bukhari, Investigation: Muhibuddeen Al-Khateeb, (Beirut: Darul-Ma`arifah, 1379AH).

Ibnu Hanbal, Ahmad bin Muhammad, "Musnad Ahmad bin Hanbal. Investigation: Shuaib Al-Arnaut and others, (2nd Edition, Al-Risala Foundation, 1420H).

Ibnu Rushd Al-Hafid, Muhammad Ibnu Ahmad, "Bidayatul-Mujtahid Wa Nihayatul-Muqtasid" (Cairo: Darul-Hadith, 1425AH).

Ibnu Ashoor, Muhammad Al-Tahir bin Muhammad, "The Liberation and Enlightenment." (Tunisia: Tunisian publishing house, 1984H).

Ibnu Abdil-Barr, Yusuf bin Abdullah, " Al-Istidhkar Al-Jamiu Li Madhahibi Fuqah`il-Amsar" Investigation: Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Moawad (1st Edition, Darul-Kutubil-Ilmiyyah 1421H).

Ibnul-Arabi, Muhammad bin Abdullah, "Al-Ahkamul-Qur'an," reviewed its hadiths and commentary: Muhammad, Abdul-Qadir Atta (Lebanon, Darul-Kutubil-Ilmiyya,1424H -2003AD).

Ibnu Atiyya, Abdul-Haq bin Ghalib. "Al-Muharrarul-Wajeez fi Tafsiril-Kitabil-Azeer", Investigation: Abdul-Salam Abdul-Shafi Muhammad. (Beirut, Darul-Kutubil-Ilmiyya, 1422AH).

Ibnu Qutaibah Muhammad Abdullah bin Muslim "Gharibil-Qur'an", Investigation by: Ahmad Saqr. (Beirut: Darul-Kutubil-Ilmiyya, 1398AH-1978AD).

Ibnu Katheer, Isma`il bin Umar. "Tafseerul Qur'anil-Adheem", Investigation: Sami bin Muhammad Salama. (Saudi Arabia - Riyadh: Dar Taiba for Publishing and Distribution, 1420H -1999AH).

Abu Dawud Suleiman bin Al-Ash'ath, "Sunan Abi Dawud." Investigation: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid (Beirut: Darul-Fikr).

Abu Ubaidah Ma`mar bin Al-Muthanna, “Majazul-Qur’an”, Investigation: Muhammad Fu`ad Sezqien - (Cairo: Al-Qani Bookshop, 1381AH).

Abu Obaid Al-Qasim bin Sallam, “Fada`ilul-Qur’an”, Investigation: Marwan Al-Attiyah, Mohsen Kharaba, and Wafa Taqiyuddeen. (Damashq - Beirut: Daru Ibnu Kathir, 1415H-1995AD).

AL-Azhari, Muhammad bin Ahmad, "Tahzeebul-Lugha", Investigation: Muhammad Awad Mureb, (1st Edition, Beirut: Daru Ihya`il-Turathil-Arab, 2001AH).

Al-Albani, Muhammad bin Nasir, “Silsilatul-Ahadithil-Saheeha” (Saudi Arabia: Darul-Ma`aref, Riyadh, 1412H1992AD).

Al-Alusi, Mahmud bin Abdullah, “Ruhul-Ma`ani" Investigation: Ali Abdul-Qadir Atiyya, (Darul-Kutubl-Ilmiyya, 1415H) .

Al-Bukhari, Muhammad bin Isma`il, “Sahih Al-Bukhari” Investigation: Muhammad Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser (Beirut: Dar Tuqil-Najat, 1422H).

Al-Beq`I Ibrahim bin Umar, “Masa`idulnazar Ala Maqasidulsuwar” (Riyadh: Al-Ma`aref Bookshop, 1408H- 1987AD).

Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa, “Sunanul-Tirmidhi”, Investigation: Ahmad Muhammad Shaker and others, (Beirut: Daru Ihya`il-Turathil-Arabi).

Al-Turbishti, Falallah bin Hasan, “Al-Maseer Fi Sharhi MasabihisSunnah” Investigation Dr. Abdul-Hameed Hindawi (Saudi Arabia: Nizar Mustafa Al-Baz Library, 1429H-2008).

Al-Tha`albi, Abdul Rahman bin Muhammad “Al-Jawaherul-Hessan Fi Tafsiril-Qur’an,” Investigation: Muhammad Ali Moawad, and Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, (Beirut: Daru Ihya`il-Turathil-Arabi 1418H).

Al- Tha`labi, Ahmed bin Mohammed. " Alkashfu Wal-Bayan An Tafsiril-lquran." Investigation: Imam Abi Muhammad Ibn Ashour. (Beirut: Daru Ihya`il-Turathil-Arabi, 1422H-2002) .

Al-Jalalin, Jalalul-Din Al-Mahalli, and Jalalul-Din Al-Suyuti. "Tafsiril-Jalalain". (1st Edition, Egypt - Cairo: Dar Al-Hadith).

Al-Husseini, Muhammad Rashid bin Ali Reda. "Tafsirul-Qur'anil-Hakim" (Tafsir Al-Manar). (1st Edition, Egypt - Cairo: The Egyptian General Book Organization, 1990 AD).

Al-Khafaji, Ahmed bin Mohammed. “Hashiyatul-Shihab Ala Tafsiril-Baydawi.” (Beirut: Daru Sader).

Al-Dani, Othman bin Said. “Jami`ul-Bayan Fi Addi Ayil-Qur`an” Investigation: Ghanem Qaduri Al-Hamad. (1st Edition, Kuwait: Manuscripts and Heritage Center, 1414 AH - 1994 AD).

Al-Dousari, Nasser bin Muhammad. Al-Aalaqtu Bainal-Makki Wal-Madani Wa Asbabul-Nuzul". Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies 80. (1441 AH): 98.

Al-Razi, Muhammad bin Omar. "Al-Tafseerul-Kabeer". (3rd Edition, Beirut: Daru Ihya`il-Turathil-Arabi, 1420 AH).

Al-Raghib Al-Isfahani, Al-Hussein bin Muhammad. " Al-Mufradat Fi

Ghareebil-Qur`an". Investigated by: Safwan Dawudi. (1st Edition, Damascus - Beirut: Darul-Qalam, Al-Darul-Shamiya, 1412AH).
Al-Zajjaj, Ibrahim bin Sirri. "Ma`anil-Qur'ani Wa I`rabuh". Investigation: Abdul Jalil Abdo Shalaby. (1st Edition, Beirut: Alamul-Kutub, First 1408H- 1988AD).
Al-Zarqani, Muhammad Abdel-Azim. " Manahilul-Irfan Fi Ulumil-Qruan". (3rd Edition, Cairo: Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press, 1362AH).
Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah. Al-Burhan Fi Ulumil-Qur'an. Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. (1 edition, Cairo - Egypt: Daru Ihya`il-Turathil-Arabi, 1376 AH - 1957 AD).
Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr. "Al-Kasshaf An Haqa`iqi Ghawamidil-Tanzeel". (3rd Edition, Beirut: Darul-Kitabil-Arabi, 1407 AH).
Al-Saadi, Abdul Rahman bin Nasser. Tayseerul-Karimil-Rahman Fi Tafseeri Kalamil-Manan. Investigation: Abdul-Rahman bin Mu`alla Al-Luwayhiq. (1st Edition, Lebanon, Beirut: Al-Risala Foundation, 1420 AH - 2000 AD).
Al-Samarqandi, Muhammad bin Ahmed. "Bahrul-Ulum".
Al-Sindi, Muhammad bin Abdul-Hadi. “Hashiyatul-Sindi Ala Sunan” (Aleppo: Islamic Publications Library, 1406 AH - 1986 AD).
Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. "Al-Itaqan Fi Ulumil-Qur’an". Investigation: Muhammad Abul-Fadl Ibrahim. (1st Edition, Cairo - Egypt: The Egyptian General Book Organization, 1394 AH / 1974 AD).
Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. "Al-Durrul-Manthur Fil-Tafseeri Bil-Ma`thur." (1st Edition, Beirut: Darul-Fikr, 1432 AH - 2011 AD).
Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. "Lubabul-Nuqool Fi Asbabil-Nuzul." corrected by: Prof. Ahmed Abdel Shafi. (1st Edition, Beirut: Darul-Kutubil-Ilmiyyah).
Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. "Mu`Tarakul-Aqran Fi I`jazil-Qur'an". (1st Edition, Beirut: Darul-Kutubil-Ilmiyyah, 1408 AH - 1988 AD).
Al-Shayi`, Mohammed bin Abdul Rahman. Al-Makki Wal-Madani Fil-Qur’anil-Kareem.” (1st Edition, Riyadh: Interpretation Center, 1418 AH).
Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar. "Daf`u Ihamil-Ittirab An Ayil-Kitab" (1st Edition, Cairo: Ibnu Taymiyyah Library, 1417 AH - 1996 AD).
Al-Sana'ani, Abdul-Razzaq bin Hammam. Tafseeru Abdul-Razzaq. Investigation: Mahmoud bin Muhammad Abdu. (1st Edition, Beirut: Darul-Kutubil-Ilmiyyah, 1419 AH).
Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed. "Al-Mu`jamul-Kabeer". Investigation: Hamdi Al-Salafi. (2nd Edition, Cairo: Ibn Taymiyyah Library, 1415 AH - 1994 AD).
Al-Tabari, Muhammad bin Jarir. "Jami'ul-Bayan An Ta`weeli Ayil-Qur'an". Investigation: Ahmed Mohamed Shaker. (1st Edition, Lebanon - Beirut: Al-Resala Foundation, 1420 AH - 2000 AD).

Al-Tibi, Al-Hussein bin Abdullah. "Al-Kashif An Haqa`iqul Sunan". Investigation: Dr. Abdul Hamid Hindawi. (1st Edition, Saudi Arabia: Nizar Mustafa Al-Baz Library, 1417 AH - 1997 AD).

Abdul Razzaq Hussein Ahmed. "Al-Makki Wal-Madani Fil-Qur`anil-Kareem, a rooting and critical study of the surahs and verses from the beginning of the Qur'an to the end of Surat Al-Isra", master's thesis from the Islamic University. (1st Edition, Egypt: Daru Affan, 1420 AH).

Al-Othaymeen, Muhammad bin Saleh. Tafsirul-Fatihah Wal-Al-Baqara. (1st Edition, Saudi Arabia - Dammam: Dar Ibnil-Jawzi, 1423 AH).

Al-Qari, Ali bin Sultan Muhammad. "Mirqatul-Mafatih Sharhu Mishkatil-Masabeeh." (1st Edition, Beirut - Lebanon: Darul-Fikr, Beirut, 1422 AH - 2002 AD).

Al-Qurtubi, Ahmed bin Omar. "Al-Mufhim Lima Ashkala Min Kitabi Talkheesil-Muslim". Investigation: Muhyiddin Dib and his colleagues. (1st Edition, Damascus - Beirut: Dar Ibn Katheer, 1417 AH).

Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed. "Al-Jami`u Li Ahkamil-Qur'an". Investigation: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Atfayyesh. (2nd edition, Cairo: The Egyptian Book House, 1384 AH - 1964 AD).

Al-Qaisi, Makki bin Abi Talib. Al-Hidaya Ila Bulughil-Nihaya: A collection of university theses at the College of Graduate Studies and Scientific Research - University of Sharjah, under the supervision of Prof. Al-Bushikhi witness. (1st Edition, Sharjah - Emirates: The Book and Sunnah Research Group, 1429 AH - 2008 AD).

Maturidi, Muhammad bin Muhammad. "Sharhussunan". Investigation: Dr. Majdi Basloum. (1st Edition, Beirut - Lebanon: Darul-Kutubil-Ilmiya, 1426 AH - 2005 AD).

Al-Mawardi, Ali bin Muhammad. "Al-Nukat Wal-Uyoon". Investigation: Al-Sayyid Ibnu Abdul-Maqsud bin Abdul-Rahim. (Beirut, Darul-Kutubil-Ilmiyyah).

Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj. "Sahih Muslim". Investigation: Muhammad Fouad Abdel-Baqi. (Beirut: Arab Heritage Revival House).

Al-Muzaini, Khalid bin Suleiman Al-Muzaini. "Al-Muharr Fi Asbabi Nuzulil-Qur`an Min Khilalil-Kutubil-Tis`ah, Dirasatul-Asbabi Riwayatan Wa Dirayah." (1st Edition, Dammam: Dar Ibnil-Jawzi, 1427 AH).

Al-Madhhari, Al-Hussein bin Mahmoud. "Al-Mafateeh Fi Sharhil-Masabeeh." Investigation: a specialized committee under the supervision of: Nuruddeen Talib. (1st edition, Kuwait: Dar Al-Nawader, 1433 AH - 2012 AD).

Al-Mazhari, Muhammad Thana`ullah. "Al-Tafsserul-Mazhari". Investigation: Ghulam Nabi Al-Tunisi. (1st Edition, Pakistan: Al-Rushdia Bookshop, 1412 AH).

Muqatil, Muqatil- bin Suleiman. "Tafseeru Muqatil". Investigation: Abdullah Mahmoud Shehata. (1st Edition, Lebanon - Beirut: Dar Ihy`il-Turath, 1423 AH).

Al-Nasa`i, Ahmed bin Shuaib. "Al-Sunanul-Kubra", investigation: Dr. Abdul-Ghaffar Suleiman Al-Bandari and Syed Kasravi Hassan, (1st Edition, Beirut: Darul-Kutubil-Ilmiyyah, 1411 AH).

Al-Hilali, Salim bin Eid, and Al-Nasr, Muhammad bin Musa. Al-Isti`ab Fi Bayanil-Asbab. (1st Edition, Saudi Arabia: Dar Ibnil-Jawzi, 1425 AH).

Al-Haythami, Ali bin Abi Bakr. "Majama`ul-Zawa`id Wa Manba`ul-Fawa`id". Investigation: Hussein Al-Darani. (1st Edition, Amman - Jordan: Dar Al-Ma'moun for Heritage).

Al-Wahidi, Ali bin Ahmed. Asbabul-Nuzul, investigation: Essam al-Humaidan. (2nd Edition, Dammam - Saudi Arabia: Darul-Islah, 1412 AH - 1992 AD).

The contents of volume 1

No.	Researches	The page
1)	**Anomalous Qira'at that contradict the writing of the Qur'an in word and meaning In the book of Al-Mughni fi Al-Qira'at by Nouzawazi - View and study -** Dr. Mohammed bin Saeed bin Ali Al-Ghamdi	9
2)	**Al-Imam Ibnul-Jazari's Unique Selections on the Rules for Deleting the Alifs in the Ottoman Calligraphy Collection and Study** Dr. Ayman Bin Yahya Sheikh	41
3)	**Al-Kisa'i's (d. 189/ 805) Reading by Tradition Indicative Study** Dr. Redwan Albakri	95
4)	**Providing evidence for Qira'at based on Quran drawing "Hujjat AL-qira'at by Ibn Zangala as a model** Dr. ABDO HASAN MOHAMMED AL-FAKIH	147
5)	**The preference for Makki and Madani according to the commentators From the beginning of the Qur'an to the end of Surat Al Baqarah - ((collecting and studying)) -** Dr. Turki bin Mohammed bin Rashid Al Roumi	201
6)	**The Semantic Connotations in the Combination of the Two Second Person Pronouns in the Words Almighty Allaah: ((Qul Ara'aitakum)) A Comparative Study Between the Opinions of the Exegetes** Dr. Hassan bin 'Awaad bin Bilal Al-'Awfi	245
7)	**Using the History of Revelation in Exegetical Preponderance, An Applied Study on the Science of the Makki and Madani** Dr. Aziza bint Miqd Al-Otaibi	289
8)	**The sayings of Abdullah bin Ahmed bin Hanbal In Jarh wa Tadeel - Comparative Critical Study -** Dr. Ahmed Abdllah Eid Almekhyal	327
9)	**The rectification of Al-Hafiz Ibn Al-Dabbagh Al-Andalusi in correcting the Assimilation by Ibn Abd al-Bar** Abdul Halim bin Mansour Medebbeur	381
10)	**The approach of Imam Muslim In Criticizing the Chains of Narrators through the Introduction of Al-Ṣaḥīḥ and Al-Tamyīz - A Comparative Applied Originating Study** Dr. Ibrahim Aqil Ali Al-Anzi	455

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University
University
(**Editor-in-Chief**)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University
Formally
(**Managing Editor**)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary:
Dr. Ali Mohammed Albadrani

Publishing Department:
Dr. Omar bin Hasan al-Abdali

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars
His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University
His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars
& Vice minister of Islamic affairs
Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal
Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco
Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University
Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University
Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University
Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II
Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University
Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 204 Volume 1 Year: 56 March 2023